

## الآليات الدولية لمكافحة الفساد

## International Anti-Cirruption Mechanisms

كريمة بقدي\*

طالبة دكتوراه بجامعة محمد بن أحمد - وهران 2-، الجزائر .

bakdikarima@yahoo.com

تاريخ النشر: 2022 / 12 / 31

تاريخ القبول: 2022 / 05 / 30

تاريخ الاستلام: 2021 / 01 / 07

المخلص :

لقد عرفت جميع المجتمعات الفساد في كل الأزمنة والعصور وبدرجات مختلفة من الخطورة، ولذلك يمكن القول أن الفساد ظاهرة عالمية ومستمرة، لأنها لا تخص مجتمعا بذاته أو مرحلة تاريخية بعينها.

إن وجود ظاهرة الفساد وزيوعها وانتشارها على النطاق العالمي وكذا الإنتشار المتسارع لموضوع مكافحة الفساد على كافة المستويات الدولية والإقليمية والوطنية، أصبح ظاهرة مثيرة للانتباه، صاحب ذلك تزايد عدد المنظمات الأهلية الناشطة في هذا المجال وأصبحت فكرة مكافحة الفساد من المسلمات التي لا يجرؤ أي طرف على التقليل من شأنها، إضافة إلى ذلك فإن تبني معظم الهيئات الدولية معالجة هذه المسألة ضمن برامج عملها قد أدى إلى تجذير وترسيخ الفكرة عالميا، حيث أصبح الفساد يتصدر جدول أعمال العديد من المؤسسات الدولية الحكومية وغير الحكومية.

\* كريمة بقدي

**الكلمات المفتاحية :** الفساد، الحكم الراشد ،المنظمات الدولية الحكومية العامة الإختصاص، المنظمات الدولية المتخصصة، منظمة الشفافية الدولية.

**Abstract:**

All societies have known corruption all over the ages in different degrees and in different ways, so it can be said that corruption is a global and persistent phenomenon because it does not belong to a particular society or historical stage. The global presence of this phenomenon and its resurgence, as well as the accelerating spread of the fight against corruption at all international, regional and national levels, has become a striking phenomenon, with the growing number of civil organizations active in this field and the idea of fighting corruption has become a postulates that no one can play down in addition to the fact that most international bodies have embraced this issue within their work programs has led to a worldwide warning and consolidation of the idea, with corruption at the top of the agenda of many intergovernmental and non-governmental institutions.

**Keywords:** Corruption, good governance, competent intergovernmental organizations, specialized international organizations, transparency International.

**المقدمة :**

الانتشار المتسارع لموضوع مكافحة الفساد على كافة المستويات الدولية والإقليمية والوطنية، أصبح ظاهرة مثيرة للإنتباه، صاحب ذلك تزايد عدد المنظمات الأهلية الناشطة في هذا المجال وأصبحت فكرة مكافحة الفساد من المسلمات التي لا يجرؤ أي طرف على التقليل من شأنها. إضافة إلى ذلك فإن تبني معظم الهيئات الدولية معالجة هذه المسألة ضمن برامج عملها قد أدى إلى تجذير وترسيخ الفكرة عالميا.

إن توقفنا عند هذه الظاهرة لا يهدف إلى تقييم التقنيات والآليات التي تم تبنيها في هذا المجال، إذ أن هذا يخضع على أية

## الآليات الدولية لمكافحة الفساد

حال للتقييم الميداني وما دامت المؤسسات الدولية لم تمارس نشاطا ملموسا في مجال الحكم الصالح والشفافية إلا بعد نهاية الحرب الباردة، وبالتالي فهو نشاط مازال في بداياته الأولى ومن ثم يصعب تقويمه تقويما دقيقا في هذه المرحلة المبكرة، ولذلك سينصرف جهدنا الأساسي في هذا المقال إلى تحليل طبيعة الأدوار التي تقوم بها بعض هذه المؤسسات ووسائل وآليات القيام بها أكثر مما سيركز على تقويم وتحليل نتائج هذه الأدوار التي حققها أو أوجه القصور فيها، إن وجدت، فالمطلوب هنا هو تحليل ديناميكية الحركة العالمية في الاتجاه المذكور وذلك لإلقاء الضوء على بعض خلفياتها التي يصعب على الناشط العادي إستبناها في خضم تسارع قبول مشروعية الفكرة بحد ذاتها، مما يساعد ذلك في حشد جهود أقطارنا العربية والإفريقية في نفس الاتجاه، فالمشاريع الدولية التي تبادر بها المنظمات الدولية باختلافها أو الدول والحكومات على حد سواء لمكافحة الفساد تدعي القدرة على ردم الفجوات الواسعة بين المصالح المختلفة لشرائح المجتمع وخاصة في سياق إتساع تلك الفجوات نتيجة تسارع وتيرة العولمة التي يشهدها عالمنا حاليا، وعليه يمكن طرح الإشكالية التالية: إلى أي مدى يمكن للمنظمات الدولية المساهمة في مكافحة الفساد؟ وما طبيعة الميكانيزمات المتبعة في سبيل بلوغ ذلك؟

لأجل إجراء التحليل الموضوعي للإشكالية السالفة الذكر تمّ اعتماد كل من المنهج الوصفي عند عرض أهم المنظمات الدولية التي لها دور بارز في مكافحة الفساد بالإضافة إلى عرض أهم الآليات المعتمدة في سبيل القيام بذلك، كما تم توظيف المنهج التاريخي من خلال الإشارة إلى تطور الآليات الدولية المعتمدة في مكافحة الفساد، فضلا عن استخدام المنهج الإحصائي الذي تتجلى استخداماته عند عرض بعض معدلات الفساد حسب تقارير البنك العالمي للإنشاء والتعمير وصندوق النقد الدولي.

هذا ما سيتضح لنا من خلال المباحث المولوية على الترتيب :

**المبحث الأول : المنظمات الدولية الحكومية العامة الاختصاص في مجال مكافحة الفساد.**

**المبحث الثاني : المنظمات الدولية المتخصصة و مكافحة الفساد**

**المبحث الثالث: منظمة الشفافية الدولية ودورها في مكافحة الفساد**

**المبحث الأول: المنظمات الدولية الحكومية العامة الاختصاص في مجال مكافحة الفساد:**

تلعب المنظمات الدولية الحكومية العامة الاختصاص دورا متفاوت الأهمية في مكافحة الفساد والترويج للحكم الصالح، ولكن باستخدام وسائل تقليدية عديدة، ربما كان من أهمها المساعدة في صياغة وإبرام معاهدات دولية لمكافحة الفساد ومتابعة تنفيذ ما تتضمنه هذه المعاهدات من التزامات، ومن أبرز هذه المنظمات لدينا منظمة الأمم المتحدة كمنظمة عالمية، أما على المستوى الإقليمي لدينا الإتحاد الأوروبي والإتحاد الأفريقي.

### **المطلب الأول: منظمة الأمم المتحدة:**

منظمة الأمم المتحدة هذه الهيئة الدولية التي ترتبط بها الكثير من المنظمات التابعة المعنية بشؤون التجارة والمالية والزراعة والصحة والتعليم... الخ كان لها السبق في التنبيه لظاهرة الفساد لاستقرارها الوضع الدولي من خلال مكاتبها ومنظماتها التابعة لها والمنتشرة في أنحاء العالم الأمر الذي أسفر عن العديد من الدراسات والندوات والاتفاقيات والمعاهدات التي

## الآليات الدولية لمكافحة الفساد

جرت بجهود هذه المنظمة آخذة الظاهرة بالتحليل ثم وصف العلاج لها وكذلك كيفية التحصين منها<sup>1</sup>.

والجدير بالذكر هنا أن الأمم المتحدة تساهم بمستوياتها الإدارية المختلفة بنشاطات مكثفة لمكافحة الفساد وربما كان قرار الجمعية العامة في الأمم المتحدة عام 1975 هو أول شجب عالمي للفساد بكافة أشكاله<sup>2</sup>.

وعموما يمكن حصر جهود هيئة الأمم المتحدة فيما يلي:

1- الاتفاقية الدولية للأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية لسنة 1988 التي نبهت لخطورة ظاهرة الفساد في مضمونها وكذلك مدى التأثير السيئ لآليات غسل العملة التي تستخدمها عصابات الجريمة المنظمة لإخفاء الأموال المستخلصة من تجارة السموم البيضاء<sup>3</sup>.

2- تقرير الندوة الإقليمية التي عقدتها دائرة التعاون الفني للتنمية ومركز التنمية الاجتماعية والشؤون الإنسانية بالأمم المتحدة بعنوان "الفساد في الحكومة" كندوة متخصصة درست الظاهرة وبيّنت أسبابها وطرحت آراء في الحلول لها<sup>4</sup>.

3- القرارات الصادرة كذلك لمواجهة الظاهرة ومنها القرار 45/121 الصادر في 1999/12/14 و القرار 46/152 الصادر في ديسمبر 1991 وقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي 1992/22 الصادر في 1992/07/30 و 1993/32 بشأن إجراءات مقاومة الفساد<sup>5</sup>.

كما تبنت الجمعية العامة قراراتين بشأن مكافحة الفساد في شهر ديسمبر 1996 وكذا تبني إعلان الفساد والرشوة في التعاملات التجارية الدولية، وتجريم الرشوة الخارجية.

ومع كل ذلك فإن الاتفاقية الأكثر شمولاً، والقابلة للتطبيق عالمياً لغاية هذا التاريخ هي " اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد" تم تطويرها تحت رعاية الأمم المتحدة، حيث تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة اتفاقية الأمم المتحدة ضد الفساد والرشوة في 31 أكتوبر 2003 وجرى التوقيع عليها في المكسيك في ديسمبر 2003 شارك في المفاوضات الخاصة بميثاق الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والتي دامت سنتين ودخلت حيز التنفيذ في ديسمبر 2005 أكثر من ( 130 بلداً ) ، وقد كانت من بين الدول الموقعة عليها عشر دول عربية وهي: الجزائر، تونس، المغرب، ليبيا، سوريا، الأردن، اليمن، مصر، السعودية والكويت، ولكن الجزائر هي الدولة العربية الوحيدة التي قامت حتى الآن بالتصديق على الاتفاقية<sup>6</sup>.

وقد تناولت هذه الاتفاقية آليات وقائية لمنع الفساد وآليات لتجريم الفساد وآليات للتنسيق والتعاون بين الدول لملاحقة الفساد وآليات لاستعادة الأموال المهربة للخارج، فالاتفاقية تتناول بصورة رئيسية منع الفساد في القطاع العام والتحقيق بشأنه والعقاب عليه وكذلك استعادة عائدات السلوك الفاسد والإثراء غير المشروع<sup>7</sup> ، وتتناول كذلك الفساد في القطاع الخاص<sup>8</sup> ، كما تحتوي الاتفاقية على أحكام تلزم الدول بموجبها باتخاذ إجراءات تضم ن تجريم عرقلة العدالة و تبييض الأموال و تحديد المسؤولية القانونية عن إرتكاب الفساد، وحماية ضحايا الفساد والشهود والخبراء في القضايا المرفوعة أمام القضاء، وكذلك التفتيش ووضع اليد على عائدات الفساد<sup>9</sup> .

وأخيراً تتضمن الاتفاقية إطاراً قانونياً للتعاون الدولي بشأن مكافحة الفساد<sup>10</sup>.

## الآليات الدولية لمكافحة الفساد

أما فيما يخص ديباجة الاتفاقية فقد نصت على خطورة أعمال الفساد وأضرارها ومنها:

-المساس باستقرار المجتمعات وأمنها وتقويض الديمقراطية والقيم الأخلاقية والعدالة وتعريض التنمية وسيادة القانون للخطر

• -وجود صلات بين الفساد والجريمة المنظمة والجريمة الاقتصادية مثل غسيل الأموال.

-إستنزاف موارد الدول وتهديد الاستقرار السياسي.

-إن الفساد لا يمكن مقاومته إلا بمساهمات جماعية من أفراد وجمعيات ومنظمات ومؤسسات حكومية وغير حكومية. كما أشارت الإتفاقية إلى صور الفساد المختلفة وهي:

1-الفساد في القطاع العام.

2-الفساد في الدواوين الحكومية.

3-الفساد في القطاع الخاص.

4-المتاجرة بالنفوذ.

5- إساءة استغلال الوظائف.

6- الرشوة والاختلاس في القطاع الخاص وكذا غسيل الأموال .

7- رشوة الموظفين العموميين.

8- الإثراء غير المشروع.

9- الفساد الذي يهدد الجهاز القضائي والنيابة العامة.

10- الإخفاء وإعاقة سير العدالة.

11- الفساد باختلاس الممتلكات أو بتبديدها أو تسبيها بواسطة موظف عمومي.

12-الفساد في المشتريات العمومية وإدارة الأموال العامة<sup>11</sup> .

وتجدر الإشارة إلى أن إتفاقية الأمم المتحدة ضد الفساد والرشوة تشكل أداة قانونية دولية لمحاربة الرشوة وتجريمها والعمل على تنمية المؤسسات الوطنية المكلفة بالوقاية من هذه الأعمال وتدعيم المساعدة المتبادلة التقنية والمالية من أجل محاربة الرشوة وتدعيم النزاهة ، ويلاحظ أن هذه الاتفاقية تفتح آفاقا كبيرة لمحاربة آفة

الرشوة وتسهيل التعاون الدولي بوضع مجموعة من التدابير التقنية والقانونية التي من شأنها تفعيل أعمال مكافحة وتعطي دفعة قوية للدول لاتخاذ تدابير ملموسة للحد من استعمال الوظيفة العامة لغايات

الربح الخاص، كما ستساهم تلك الإتفاقية بشكل كبير في وضع أنظمة وطنية للنزاهة والتي تعتبر أهم أساليب الوقاية من مساوئ الرشوة<sup>12</sup>.

لأجل كل ذلك أصبح ميثاق الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (UNCAC) (UN Convention against corruption) يمثل تطورا بارزا في هيكليّة الاتفاقيات الدولية لمكافحة الفساد فهو يأخذ المواضيع التي قامت بتغطيتها المواثيق الإقليمية والدولية السابقة، وغيرها ، ويجمعها في مجموعة واحدة متكاملة من الالتزامات، فجميع نصوصها بشمولها وتوسعها تشكل إطارا مهما لمحاربة الفساد بكافة أشكاله ما جعلها تصبح أول إتفاقية دولية حقيقية لمكافحة الفساد تطبق عالميا.

وعلى مستوى آخر تواصل منظمات الأمم المتحدة كل في مجاله ، العمل على تطبيق مجموعة من النظم والتدابير ترتبط بمكافحة الفساد وزيادة الشفافية في المعاملات. إلى جانب منظمة الأمم المتحدة كمنظمة دولية حكومية عامة الإختصاص على المستوى العالمي لدينا الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي على المستوى الإقليمي.

### المطلب الثاني: الاتحاد الأوروبي:

من بين الجهود التي قام بها الاتحاد الأوروبي نذكر أنه في مالطا عام 1994 عندما اجتمع وزراء العدل الأوروبيون اعتبروا أن الفساد يشكل خطرا جديا على الديمقراطية وحكم القانون وحقوق الإنسان وعلى إثر ذلك قام مجلس الوزراء الأوروبي بتعيين لجنة أسندت إليها مهمة إقتراح إجراءات ملائمة تكون جزءا من برنامج عمل على الصعيد الدولي لمحاربة الفساد، وقد قامت اللجنة بوضع توصيات مهمة أصبحت فيما بعد جزءا من إتفاقية

## الآليات الدولية لمكافحة الفساد

حول القانون الجنائي بدأ التوقيع عليها في ديسمبر 1998 ، و يتضمن تعريفا للفساد ينطبق على طائفة واسعة من الأعمال بما فيها الرشوة بشكل مباشر أو غير مباشر، وشراء نفوذ صانعي القرار من الرسميين وكذلك تبويض المال ، ولا تقتصر الاتفاقية في تناولها الفساد على السلطات العامة بل تتعدها إلى بعض مجالات القطاع الخاص، والمسؤولين الكبار في المنظمات الدولية وحتى القضاة والمسؤولين في المحاكم الدولية<sup>13</sup> .

وقد طور أيضا مجلس أوربا (COE) ثلاث أدوات أولية لإرشاد الأعضاء في مكافحة الفساد شكلت إثنان من هذه الوثائق ميثاقين (ميثاق القانون الجنائي ضد الفساد الصادر سنة 1997 عن مجلس أوربا، وميثاق القانون المدني ضد الفساد الصادر عن مجلس أوربا وميثاق القانون المدني ضد الفساد الصادر عن مجلس أوروبا ،طور مجلس أوروبا أيضا آلية مراجعة النظراء لرصد تطبيق تلك المبادئ والمواثيق بما يخص ( 42 ) دولة، بما فيها الوم.أ ، وطور إلى جانب ذلك أيضا الاتحاد الأوروبي عدة وثائق لإرشاد الأعضاء تشمل هذه الوثائق ميثاق الاتحاد الأوروبي حول الكفاح ضد الفساد الصادر سنة 1997 ويخص الرسميين في المجتمعات الأوروبية أو الرسميين من الدول الأعضاء<sup>14</sup> .

وهناك أيضا إطار عمل الاتحاد الأوروبي لسنة 2002 حول مكافحة الفساد في القطاع الخاص، وميثاق الاستقرار ضد الفساد أبرم في نطاق ميثاق الاستقرار في جنوب أوربا سنة 2000 ، والذي وقعته سبع دول أوروبية جنوبية، مع آلية مراجعة النظراء لنتيجة عنه لرصد التطبيق يعرف بمبادرة ميثاق الاستقرار لمكافحة الفساد (SPAI) ، وقد حدد هذا الميثاق دورا رسميا للجهات الدولية المانحة والمراقبين الخارجيين في نطاق عملية التقييم المتبادل.

**المطلب الثالث: الاتحاد الإفريقي:**

قبل التطرق إلى مبادرات الاتحاد الأفريقي لا بد من الإشارة إلى بعض الجهود الأفريقية ، فهناك ما يعرف بالمبادرة الأفريقية في العمل على مكافحة الفساد، فلقد كانت للدول الأفريقية داخل نطاق وحدة الدول الإفريقية، ولمنظمات إفريقية أخرى وبالاشتراك مع منظمات دولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي نشاطات عديدة هدفها محاربة الفساد.

وفي إجتماع ضم عدة دول إفريقية سمي " **بالتحالف العالمي الأفريقي ضد الفساد**" تم تبني خمسة وعشرين مبدأ التزمت الدول بأن تتخذ إجراءات لوضعها موضع التنفيذ ومنها إقامة مؤسسات لضمان الشفافية في المحاسبة وإدارة الأموال العامة، وتبني وتطبيق قواعد وقوانين سلوكية يلتزم بها الموظفون الرسميون والتي تضمن القضاء على " تناقص المصالح" (conflict of interest) وكذلك إتخاذ إجراءات تضمن إستقلال

الدوائر المعنية بمكافحة الفساد وفعاليتها، وتبني وتعزيز الإجراءات التي تضمن الشفافية في المناقصات وإستدراج العروض فيما يتعلق بالمشاريع العامة<sup>15</sup>، وأخيرا وضع وتوقيع اتفاقية تضمن تنفيذ هذه المبادئ.

وفي سنة 1999 طور التحالف العالمي لأفريقيا (GCA) مبادئ غير ملزمة لمكافحة الفساد ثم تبنيها من قبل الأعضاء الأحد عشر في التحالف.

كما وضعت مجموعة التنمية الأفريقية الجنوبية (SADC) بروتوكول ضد الفساد لسنة 2001 الذي شمل على إجراءات تبنتها الدول الأربع عشرة في المجموعة " بروتوكول جماعة التنمية الأفريقية الجنوبية لمكافحة الفساد"<sup>16</sup>.

وفي 11 جوبلية 2003 تم تبني " **ميثاق الاتحاد الأفريقي حول منع ومكافحة الفساد**" من جانب رؤساء الدول في اجتماع القمة الإفريقية الذي عقد في مابوتو عاصمة موزامبيق ، وتقضي هذه الاتفاقية الأفريقية لمنع الفساد ومكافحته بإنشاء آلية للمتابعة تتمثل

## الآليات الدولية لمكافحة الفساد

في إنشاء مجلس استشاري حول الفساد داخل الاتحاد الأفريقي يتشكل من ( 11 ) عضو ينتخبهم المجلس التنفيذي الأفريقي، وتكرس هذه الاتفاقية مبدأ الشفافية والمساءلة في إدارة الشؤون العامة واحترام حقوق الإنسان والشعوب والحفاظ على حقوقه الاجتماعية والاقتصادية، كما تنص على أن الدول الأفريقية ملتزمة باتخاذ الإجراءات اللازمة من أجل كفالة تخصيص سلطات أو وكالات وطنية لمكافحة الفساد والجرائم.

ولم تدخل الاتفاقية حيز التنفيذ بعد بسبب عدم إبرامها من قبل العدد الواجب من الدول \*، حيث كانت الجزائر وليبيا الدولتين الوحيدتين في شمال أفريقيا اللتين وقعتا هذه الاتفاقية<sup>17</sup>.

إنّ الاتحاد الأفريقي كإطار جديد للمجموعة الإفريقية يولي اهتماما كبيرا لتطبيق الحكم الراشد. وهذا ما تؤكدته المادة الثالثة من القانون التأسيسي للاتحاد التي تشير إلى أهداف قيام هذا الأخير، حيث تشير إلى الحكم الراشد، المساواة بين الجنسين، احترام المبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون كمبادئ أساسية تقوم عليها المنظمة الجديدة<sup>18</sup>.

وفي أول قمة للاتحاد الأفريقي التي عقدت في دوربان بجنوب إفريقيا 2002 تبنت القادة الأفارقة " التصريح الأفريقي حول الديمقراطية الحكم السياسي والاقتصادي والمؤسسي " كما تبنت القادة بروتوكول الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان وحقوق الشعوب الخاص بإنشاء محكمة إفريقية لتكون كآلية لإدارة مسائل انتهاك حقوق الإنسان في القارة، وتدعينا لهذا التوجه تبنت القادة الأفارقة في أكرّا عاصمة غانا في قمة الاتحاد الأفريقي سنة 2007 "الميثاق الأفريقي حول الديمقراطية، الانتخابات والحكم "

19

كما أن القادة الأفارقة يصرحون أنه من أجل تأمين الاستقرار في إفريقيا يتعين على الدول أن تقاد عن طريق الخضوع

للقوانين، الحكم الراشد، مشاركة الشعوب في الشؤون العامة، احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، بهذا الصدد عمل الاتحاد على الاهتمام بترقية منظمات المجتمع المدني وذلك بإنشاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي كجهاز لتمثيل هذه المنظمات في نظام الاتحاد.

إلى جانب ذلك تم تأسيس مبادرة الشراكة من أجل تنمية أفريقيا -نيباد - NEPAD- التي تشير في وثقتها أن أفريقيا ورثت ما بعد الاستعمار دول ضعيفة واقتصاديات عاجزة، ومما زاد من تعقيد المشكلة وجود قيادات ضعيفة وتفشي الفساد والحكم السيئ في العديد من الدول.

في هذا الإطار طرح نيباد نفسها على أنها مبادرة جديدة تتميز عن المبادرات السابقة كونها مدعمة بوجود إرادة سياسية لدى قادة أفارقة معظمهم منتخب ديمقراطيا، أدركوا بأن آمال الشعوب الأفريقية في حياة كريمة لا يمكن تحقيقها باضطهاد وإقصاء الآخرين، فالمبادرة جاءت في مرحلة جديدة تتسم بإعادة هيكلة العلاقات الدولية بعد الحرب الباردة، وهذا ما صاحبه ظهور تصورات جديدة للأمن والتنمية، والقضاء على الفقر، فضلا عن الاهتمام أكثر بمفهوم الديمقراطية والحكومة المسؤولة، وثقافة حقوق الإنسان وحقوق الاتحاد الأفريقي الذي يقود مجهودات لتدعيم منظمات المجتمع المدني والإصلاح الاقتصادي<sup>20</sup>.

وقد قدم نيباد برنامج عمل تم اعتباره كإستراتيجية إفريقية لتحقيق التنمية المستدامة في القرن الواحد والعشرين كانت أهمها مبادرة الديمقراطية والحكم الراشد، حيث تهدف هذه المبادرة إلى الإسهام في تدعيم الإطار السياسي والإداري للبلدان المنخرطة في نيباد بواسطة دعم تطبيق مبادئ الديمقراطية، الشفافية، المساواة، احترام حقوق الإنسان ودولة القانون وبهدف تدعيم الحكم السياسي وتعزيز القدرة على احترام تلك التوجهات عمل مهندسو نيباد على اعتماد إصلاحات مؤسسية تتمحور حول إصلاح الوظيفة العامة والإدارة تدعيم الرقابة البرلمانية، ترقية

## الآليات الدولية لمكافحة الفساد

الديمقراطية المباشرة والتشاركية، مكافحة الفعالة ضد الفساد وإصلاح النظام الضريبي<sup>21</sup>.  
ولتدعيم مطلب الحكم الراشد عملت " نيباد " في السنة التالية لتأسيسها أي عام 2002 على إنشاء آلية للتقييم من قبل النظراء لقياس نوعية الحكم الأمر الذي جعل من المبادرة محل ترحيب واسع من قبل المجتمع الدولي وتم المناقشة من خلال هذه الآلية تسعة معايير كمقياس للحكم الراشد في إفريقيا حيث أن المعايير الثمانية الأولى تركز على الحكم في الجانب المالي (governance financiere) أما المعيار التاسع فيتضمن مقياس الحكم السياسي وحقوق الإنسان، حيث تضمن مقترحات خاصة بمبادئ الترسخ الديمقراطي وقواعد القانون، وهذا ما يرتبط باستقلالية السلطات القضائية والبرلمانية وتحديد العهود الانتخابية وضمان إجراء انتخابات حرة، تأسيس لجان انتخابية مستقلة، حرية الصحافة ومكافحة التغيرات غير الدستورية للأنظمة السياسية<sup>22</sup>.

فآلية التقييم من قبل النظراء هي تقييم دوري نظمي (Evaluation Systématique) لنتائج بلد ما من طرف بلدان أخرى (النظراء) ومن طرف مؤسسات مؤهلة أو الاثنين معا لفحص ما إذا كانت سياسات وممارسات الدول الإفريقية المشاركة في الآلية مطابقة لقوانين ومعايير الحكم السياسي والاقتصادي والمؤسساتي التي ضمنها التصريح حول الديمقراطية ، الحكم السياسي والاقتصادي والمؤسساتي الذي تبنته قمة الاتحاد الأفريقي في دوربان جويلية 2002 ، و تقييم ما تحزره الدول الأفريقية في مجال الحكم الراشد والإصلاحات التي تبشرها الدول في مجال حقوق الإنسان وضمان سلامة السياسات والمؤسسات الاقتصادية وغيرها<sup>23</sup>.

في هذا الإطار حدد مهندسو هذه الآلية أربعة مواضيع تشكل قطاعات تتمحور حولها عملية التقييم تتمثل في:

-الحكم الديمقراطي السياسي.

-حكم التسيير الاقتصادي.

-الحكم المؤسساتي.

-التنمية السوسيو – اقتصادية.

ووفق هذه القطاعات تم اعتماد عدد من المؤشرات لقياس نوعية الحكم حددت في الوثيقة التي جاءت في ثلاث مجموعات كالتالي:

1- التمثيل والحقوق السياسية: تهتم هذه المؤشرات بالمسائل المتعلقة بالأنظمة السياسية والعمليات الانتخابية، والتمثيل ومشاركة مختلف الفاعلين في اتخاذ القرارات، إضافة إلى الحقوق المدنية والإنسانية والسياسية.

2- الفعالية المؤسسية تتمحور هذه المؤشرات حول المسائل المتعلقة بطبيعة سير عمل السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية، إضافة إلى وضعية القطاع غير الحكومي<sup>24</sup>.

3- التسيير الاقتصادي والحكم المؤسسي هذه المؤشرات تهتم بمتابعة المسائل المتعلقة بتسيير الاقتصاد الكلي، وتسيير وشفافية المالية العامة، والشفافية النقدية والمالية، وتتعلق كذلك بالأنظمة المحاسبية وتفتيش الحسابات، إضافة إلى المراقبة المنتظمة للقطاعات المالية والنقدية.

كل هذه المؤشرات ينتظر منها السماح بإجراء قياسات دقيقة لأداءات الدول فيما يتعلق بالتطورات والآليات المعتمدة لتحسين فعالية سياساتها

ومؤسساتها ومن شأنها كذلك السماح بإجراء مقارنات بين الدول<sup>25</sup>.

لأجل ذلك كانت الجزائر من الدول السباقة في الانضمام إلى الآلية الأفريقية للتقييم من قبل النظراء، وما يؤكد التزام الجزائر

## الآليات الدولية لمكافحة الفساد

بهذه الآلية هو تأسيسها اللجنة الوطنية حول الحكم الراشد في مارس 2005 والتي تتكون من 100 ممثل للقطاع العام والقطاع الخاص و المجتمع المدني، وقد تم تنصيب أربعة مجموعات عمل حسب المحاور المحددة في الآلية وهي: محور الحكم الراشد والديمقراطية، محور الحكم والتسيير الاقتصادي، محور تسيير المؤسسات ومحور التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتتضمن هذه المحاور عدة أسئلة حول الوضع العام الذي يميز الواقع الجزائري من خلال عملية سبر الآراء، وتقوم كل مجموعة باستغلال الوثائق والمعلومات التي جمعت لتحضير أجوبة الاستبيان للمرحلة الأولى، أما في المرحلة الثانية فتتمثل في النزول إلى الميدان لجمع المعلومات عن طريق الأسئلة الموحدة للحصول على المعلومات التي تمكن من إعداد التقرير<sup>26</sup>.

ولكن ورغم أن الآلية الأفريقية للتقييم شهدت اعترافا دوليا واسعا إلا أنها أثارت في الواقع العديد من التساؤلات والانتقادات من قبل الباحثين والمراقبين، وخاصة الأفارقة منهم، وذلك من حيث التشكيك في قدرة الآلية على أداء مهامها وتحقيق أهدافها، فحسب هؤلاء من غير المنطقي القول بوجود نية للقادة الأفارقة لدعم الحكم الراشد على مستوى القارة، وما يدعم هذا الطرح هو المستويات العالية للفساد وإنتهاكات حقوق الإنسان التي تشهدها إفريقيا.

فإذا لاحظنا وعائنا واقع الدول الأفريقية، فمنذ خمس سنوات من إطلاق الآلية ليس هناك ما يثبت المكاسب التي أضافتها فيما يتعلق بنشر الديمقراطية الحقيقية والتسيير الاقتصادي الجيد في إفريقيا، وهذا ما تثبته قياسات العديد من المنظمات الدولية لنوعية الحكم في إفريقيا، الأمر الذي يدفع إلى التحفظ بشأن مستقبل الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء، وهذا لا يرتبط بمصادقية القادة الأفارقة فحسب بل كذلك بتركيبة الآلية، وحجم التأثير الذي يمكن أن تمارسه على الدول الإفريقية.

وفق هذا الطرح يمكن القول أن الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء تبقى مجرد واجهة خارجية اله دف منها جلب الاستثمارات والمساعدات الخارجية وكسب ثقة المؤسسات والدول المانحة أكثر منها محاولة جادة للإصلاح السياسي والاقتصادي في إفريقيا.

وعلى الصعيد الإقليمي أيضا هناك نشاطات عديدة في مكافحة الفساد ففي القارة الأمريكية قامت منظمة الدول الأمريكية (OAS) (Organization of American States) بالتوقيع على إتفاقية الدول الأمريكية لمناهضة الفساد في مارس 1996 منظمة الدول الأمريكية وقد وقع على هذه الاتفاقية 21 دولة من أمريكا اللاتينية بالإضافة إلى الوم.أ وكندا، وقد كانت تعبيرا واضحا للتعاون بين الشمال والجنوب ضد الفساد<sup>27</sup>، وهدف الاتفاقية الأساسي نشر الأطر القانونية وتطويرها وتقويتها داخل الدول الأعضاء لمنع الممارسات الفاسدة وضبطها ومعاقبتها والقضاء على الفساد في القطاع العام في المجالين الداخلي والدولي<sup>28</sup>.

### المبحث الثاني: المنظمات الدولية المتخصصة ومكافحة الفساد:

هي منظمات دولية متخصصة معنية مباشرة بقضايا التنمية والتجارة الدولية على الصعيدين العالمي والإقليمي، وتعتبر هذه المنظمات الأكثر التصاقا بموضوع مكافحة الفساد وهي تستخدم في ذلك مجموعة متنوعة من الوسائل والآليات ، كالقيام بالدراسات لتشخيص الظاهرة ومعالجتها، وكذلك تقديم مساعدة فنية مباشرة للدول الأعضاء لمعاونتها في بناء قدراتها و مؤسساتها الوطنية في هذا المجال.

## الآليات الدولية لمكافحة الفساد

ومن أبرز هذه المنظمات لدينا البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية والمؤسسات المشابهة لها على الصعيد الإقليمي.

### المطلب الأول: البنك الدولي:

في العام 1996 هاجم رئيس البنك الدولي آنذاك " جيمس وولفنسن " القائلين بأن مسألة الفساد خارجة عن مهام البنك الدولي، وفي أحد أشهر تصريحاته قال وولفنسن " دعونا لانوارب - علينا معالجة سرطان الفساد... نحن (لن نتساهل مع الفساد في البرامج التي ندعمها ... وسنتخذ خطوات تضمن استمرار أنشطتنا في احترام أعلى معايير التראהة " وقد شدد الرئيس الجديد للبنك الدولي " بول وولفوفيتز " على مكافحة الفساد إذا أعرب عن إلتزامه الراسخ بدفع أجندة مكافحة الفساد قدما<sup>29</sup>.

إن من خلال ذلك عزم البنك الدولي على التركيز على مكافحة الفساد بسبب أثره السلبي في إقتصاد الدول وتنميتها ، ولأجل ذلك وضع البنك الدولي خطة لمحاربة الفساد فوقع عددا من الإستراتيجيات لمساعدة الدول على مواجهة الفساد وكان الهدف النهائي لهذه الإستراتيجيات ليس القضاء النهائي على الفساد ولكن مساعدة الدول على الانتقال من حالة الفساد المنظم إلى بيئة ذات حكومة أحسن أداء مما يقلل من الآثار السلبية للفساد على التنمية. وتتضمن هذه الإستراتيجيات أربعة محاور رئيسية قوامها الأهداف التالية:

1- منع كافة أشكال الإحتيال والفساد في المشروعات الممولة من طرف البنك الدولي.

2- تقديم المساعدات للدول التي تعتزم مكافحة الفساد ولاسيما فيما يتعلق بتصميم برامج مكافحة وذلك بشكل منفرد أو بالتعاون مع المؤسسات الدولية المعنية ومؤسسات الإقراض والتنمية الإقليمية

ولا يضع البنك الدولي برنامجا موحدًا لكافة الدول النامية، بل يطرح نماذج متفاوتة تبعًا لظروف كل دولة أو مجموعة دول<sup>30</sup>.  
3- إعتبار مكافحة الفساد شرطًا أساسيًا لتقديم خدمات البنك الدولي في مجالات رسم إستراتيجيات المساعدة، وتحديد شروط ومعايير الإقراض، ووضع سياسة المفاوضات وإختيار وتصميم المشروعات.

4- إعلان البنك عن تأييده ومشاركته في تقديم العون والدعم في كل الجهود الدولية لمحاربة الفساد<sup>31</sup>.

أما فيما يخص أهم الإجراءات الرادعة التي يقوم بها البنك الدولي فتتمثل في نشر القرار باستبعاد كل من تثبت إدانته من المشاركة في المشاريع التي يقوم البنك الدولي بتمويلها، وقد أقام البنك الدولي دائرة خاصة للقيام بالتحقيق فيما يعتبر سلوكًا فاسدًا أو عملاً غير أخلاقي من قبل كل من له علاقة بالمشاريع التي يمولها البنك الدولي.

إن الإجراءات التي اتخذها البنك الدولي ولا سيما من ناحية إعلان ونشر عدم أهلية الأشخاص والشركات التي تثبت إدانتها بالفساد أو التزوير للاشتراك في مشاريع يقوم البنك الدولي بتمويلها كان لها أثر مهم في سلوك الشركات والمتعهدين الذين كانوا يلجأون إلى الرشوة أو التزوير في سرد الوقائع التي تتعلق بكفاءاتهم المهنية وسواها من أفعال الغش والفساد، ففي بعض الأحيان وبالنسبة إلى بعض الشركات فإن نشر البنك الدولي عدم أهلية شركة معينة للاشتراك في أعمال تتعلق بمشاريع يشارك البنك الدولي في تمويلها قد أثر في سمعة هذه الشركات في الأسواق العالمية بشكل يفوق الأحكام القضائية التي قد تصدر بحق هذه الشركات، لذا فإن هذه الإجراءات ذات أثر مهم في مكافحة الفساد على الصعيد العالمي<sup>32</sup>.

## الآليات الدولية لمكافحة الفساد

أما على صعيد القطاع الخاص في معادلة الفساد، فقد إكتسب البنك الدولي معرفة واسعة حول إدارة الشركات، وهو من أولى المؤسسات الدولية التي وضعت لائحة سوداء بأسماء الشركات التي جردت من عقود البنك بسبب ضلوعها في ممارسات فاسدة، وأضاف البنك في مشاريعه أحكاما صريحة مضادة للفساد تتعلق بقوانين التوريد، وتعيين خبراء ب الإدارة المالية للمشاريع وزاد من الاستعانة بعمليات التدقيق الخاصة بالحسابات كما تم تعزيز الهيئة التحقيقية للبنك<sup>33</sup>.

وقد قدر البنك الدولي أن الفساد يقضي على حوالي 7% من الاقتصاد العالمي سنويا، أي ما يقدر بنحو 2.3 تريليون دولار وهو ما يعادل مجموع الموازنة الفيدرالية في الو.م.<sup>34</sup> ، وهذا ما يؤكد قول رئيس البنك الدولي "...: أنه ليس من المهم كم يتدفق للدولة من استثمارات وتجارة وليس من المهم معدل نمو الاقتصاد قبل البحث عن الاستقرار السياسي الذي لا يمكن أن يتجزر في بيئة يخربها الفساد"<sup>35</sup>.

وهذا ما يقودنا إلى القول بأن البنك الدولي هو في طليعة المنظمات الدولية التي ألقت الضوء على مشكلة إدارة الحكم والفساد بأسرها، ومن المتوقع أن يستمر البنك الدولي في دوره كجهة فاعلة في صياغة الأجندة وتنميتها، ولكن البنك الدولي لم يزعم يوما إمتلاكه كافة المهارات أو الخبرة لحل كل مشاكل إصلاح الحكم، وستبقى التفضيلية الرئيسية دائما في مجال الإصلاح الاقتصادي مقابل الإصلاح السياسي، وفي تعزيز إدارة المالية العامة بما فيها إعداد الموازنات، والتطبيق والتبليغ، وفي رصد المصروفات العامة، وتعزيز الإدارة المالية، والتدقيق والمحاسبة وبناء تنظيمات وقدرات شفافة للتوريد العام وفي اللامركزية والمشاركة على المستوى المحلي . والجدير بالذكر هنا أنه نظرا للدور الريادي الذي لعبه البنك الدولي في اتخاذ

الإجراءات ووضعها موضع التنفيذ بالنسبة إلى مكافحة الفساد، فإن العديد من المنظمات المالية الأخرى قد اقتبست من البرامج و الإجراءات التي إتخذت من قبله.

### المطلب الثاني: صندوق النقد الدولي :

إلى جانب البنك الدولي يوجد صندوق النقد الدولي كنموذج للمنظمات الدولية الحكومية المعنية بالأنشطة الدولية المتعلقة بمكافحة الفساد والترويج للحكم الصالح وهو يتمتع بصلاحيات وسلطات واسعة في مجال مراقبة السياسات الاقتصادية والمالية سواء على صعيد الدول الأعضاء أم على الصعيد العالمي فهو يمارس ثلاث وظائف رئيسية يمكنه من خلالها التعامل مع قضايا الحوكمة بأساليب ووسائل متنوعة وهي : الوظيفة الاستشارية والرقابية، والتي تتيح للصندوق حق تقديم المشورة وإبداء الملاحظات التي يراها ضرورية لتصحيح السياسات الاقتصادية والمالية والوظيفة الإقراضية، والتي تتيح للصندوق إمكانية التدخل لإقراض الدول والبلدان المتعثرة، والوظيفة الفنية والتي تتيح للصندوق إمكانية تقديم معونة فنية وتدريبية للدول الأعضاء، وعلى صعيد آخر يشارك الصندوق في وضع معايير ومواثيق الممارسات السليمة المقبولة دوليا في مجالات الشفافية والمساءلة على نفسه أي في الأمور المتعلقة بتنظيم هيكله وإدارته الداخلية<sup>36</sup>.

ومع كثرة الحديث عن متطلبات ومعايير الشفافية والمحاسبية ومكافحة الفساد في المجتمع الدولي كان من الطبيعي أن ينسحب هذا الحديث على كافة الفاعلين في النظام الدولي بما في ذلك الصندوق الذي جعل من الضوابط المرتبطة بتقديم قروض ومساعدات والتي أعلنها في عام 1997 أكثر تشددا من تلك

## الآليات الدولية لمكافحة الفساد

الموضوعة من قبل البنك الدولي، إذا أكد الصندوق أنه سيوقف أو يعلق مساعداته المالية لأية دولة يثبت أن الفساد الحكومي فيها يعيق الجهود الخاصة بتجاوز مشكلاتها الاقتصادية (كما حدث في كينيا)، وحدد الصندوق حالات الفساد بالممارسات المتعلقة بتحويل الأموال العامة إلى غير المجالات المحددة لها، وتورط الموظفين الحكوميين في عمليات تحايل جمركية أو ضريبية، وإساءة استخدام إحتياطي العملات الصعبة من قبل هؤلاء الموظفين وإستغلال السلطة من قبل المشرفين على المصارف، علاوة على الممارسات الفاسدة في مجال تنظيم الإستثمار الأجنبي المباشر<sup>37</sup>.

كما إتخذ الصندوق موقفا حازما من الدول التي تعد رشوة الموظفين الحكوميين في الدول الأخرى نوعا من نفقات ترويج الأعمال التي يجب إعفائها من الضرائب، وي طرح الصندوق مجالين رئيسيين لمساهمته في مكافحة الفساد، المجال الأول في تطوير إدارة الموارد العامة، ويشمل ذلك إصلاح الخزينة ومديريات الضرائب وأسس إعداد الموازنات العامة، وإجراءات و نظم المحاسبة و التدقيق ، أما المجال الثاني فهو خلق بيئة إقتصادية مستقرة وشفافة وبيئة أعمال نظامية تشمل تطوير القوانين المتعلقة بالضرائب والأعمال التجارية<sup>38</sup>.

### المطلب الثالث: منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي (OECD)

وفي نفس الإطار فمنذ عام 1989 تقوم منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD بدور قيادي في الحروب الدولية ضد الرشوة والفساد، ويعد نشاط المنظمة من أهم المبادرات الدولية المبذولة لمكافحة الفساد، وتتركز هذه الجهود في الميادين الآتية:

1- الرشوة في تبادل الأعمال الدولية : يستحوذ هذا الميدان على أهمية متميزة في نشاط المنظمة، وترجع أول خطوة تم إتخاذها إلى عام 1994 ، عندما أصدرت المنظمة مجموعة توصيات

عرفت ب) توصيات عام 1994 بشأن الرشوة في تبادلات الأعمال الدولية والتي دعت الدول الأعضاء إلى تحديد معايير فاعلة محاربة ومنع رشوة الموظفين الرسميين الأجانب ونصت التوصيات على أن تقوم لجنة الاستثمارات الدولية والشركات متعددة الجنسيات في المنظمة بمتابعة التزام الدول بهذه التوصيات ورفع تقرير بذلك إلى المنظمة خلال ثلاث سنوات. وقد تم في شهر ماي 1997 مراجعة هذه التوصيات على ضوء التقرير المقدم من اللجنة و تم إصدار توصيات جديدة عرفت بتوصيات عام 1997 بشأن الرشوة في تبادلات الأعمال الدولية، اتسمت بأنها أكثر شمولية من سابقتها وتضمنت تعهدات أكثر تحديدا في مجالات معينة مثل تجريم رشوة الموظفين الرسميين الأجانب وقد دفعت الانجازات التي تم تحقيقها على صعيد تطبيق التوصيات إلى الانتقال لمرحلة أكثر تقدما تتمثل بقيام الدول الأعضاء في المنظمة إضافة إلى خمس دول غير أعضاء بتوقيع اتفاقية دولية لمكافحة رشوة الموظفين الرسميين الأجانب المعنيين بتبادلات الأعمال الدولية، وذلك في 17 من شهر ديسمبر 1997 وقد دخلت الاتفاقية حيز التنفيذ في (15 فيفري 1999)<sup>39</sup>.

-الفساد في المشتريات الممولة بالمساعدات : أصدرت المنظمة في ماي 1996 التوصيات الخاصة بمكافحة الفساد في المشتريات الممولة بالمساعدات التي تدعو إلى اعتماد مجموعة من الشروط والتدابير لمنع الممارسات الفاسدة في المشتريات التي يتم تمويلها بمساعدات خارجية، ودعت التوصيات الدول الأعضاء إلى التعاون مع الدول المستفيدة من التمويل ومع المؤسسات الإنمائية الدولية لتطبيق هذه التوصيات، علاوة على ذلك تقوم المنظمة بمساعدة الدول الأعضاء على تطوير إطار عمل فاعل لتعزيز استقامة الموظفين الرسميين وزيادة كفاءة أدائهم<sup>40</sup>.

وفي عام 2003 قامت المنظمة بإعداد ورقة بشأن مكافحة الفساد للإجابة على التساؤل التالي:

## الآليات الدولية لمكافحة الفساد

(Waht role civil Society ? the Experience of the OCDE) ولعل أهم ما أشارت إليه الورقة بشأن دور المجتمع المدني في مكافحة الفساد، يجب على الدول الأعضاء وغير الأعضاء القيام بما يلي:

1- إعداد القوانين وتقديم التسهيلات لتأسيس منظمات المجتمع المدني.

2- المساعدة في تطوير استقلال وسائل الإعلام لتتمكن من الفحص الدقيق العادل للعمليات الحكومية.

3- زيادة شفافية للعمليات الحكومية والرغبة المخلصة في التعاون مع المجتمع المدني.

4- توفير المعلومات والخبرات لمنظمات المجتمع المدني.

5- دعم البرامج التدريبية لمنظمات المجتمع المدني<sup>41</sup>.

على أن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أو عزت إلى أمانتها بإجراء المشاورات مع المنظمات الدولية والمؤسسات المالية لإتباع نهج مشترك للحد من الفساد، هذا فضلا عن إعطائها إمكانية ضم أعضاء إلى آلية مكافحة الفساد التي إعتدتها من غير الدول الأعضاء فيها مما دعى الكثير من دول الجنوب للانضمام لتلك الجهود ومنها المكسيك، كورية الجنوبية، الأرجنتين في إطار تعاون الشمال -الجنوب، لمكافحة هذا الوباء<sup>42</sup>.

إضافة إلى ذلك نجد حتى منظمة التجارة العالمية كان لها أليات في الحد من الفساد فقد أصدرت غرفة التجارة العالمية عام 1996 توصية تحث فيها أعضائها على تبني قوانين مسلكية مصممة للحد من الرشوة في التجارة العالمية وهذه القوانين تمنع التعاطي بالرشوة لأي سبب من الأسباب<sup>43</sup>.

كما أقرت في شهر ديسمبر 1996 إنشاء وحدة عمل خاصة لمراقبة الشفافية في التبادلات الحكومية في الدول الأعضاء، و

تهدف الوحدة إلى القيام بدراسة عن الممارسات الحكومية في هذا الصدد بغرض صياغة المواد

الأساسية لاتفاقية حول الفساد، غير أنه من المستبعد إصدار وإقرار هذه الاتفاقية في المستقبل القريب نظرا لوجود تباين واسع بين الدول الأعضاء في المنظمة بهذا الشأن<sup>44</sup>.

### **المبحث الثالث: منظمة الشفافية الدولية ودورها في مكافحة الفساد:**

من خلال المبحث الموالي تم التطرق للتعريف بمنظمة الشفافية الدولية وعرض أهم انجازاتها في مجال مكافحة الفساد والوقاية منه.

#### **المطلب الأول: التعريف بمنظمة الشفافية الدولية:**

منظمة الشفافية الدولية هي التعبير المؤسسي عن حركة عالمية لمكافحة الفساد أفرزها مجتمع مدني عالمي ظهر في سياق عملية التحول الكبرى التي طرأت على النظام وعلى المجتمع وعلى العلاقات الدولية بصفة عامة عقب انتهاء الحرب الباردة وانهايار الاتحاد السوفيتي ، وهي حركة قادها رجال أعمال وأكاديميين من خلفيات وانتماءات مهنية وفكرية واجتماعية ووطنية متعددة ولكنهم أجمعوا على أن الفساد أصبح ظاهرة تعوق تحقيق أهداف التعاون الدولي في كافة المجالات ويتعين من ثم مقاومتها والقضاء عليها بكل السبل<sup>45</sup>.

وعلى الرغم من كثرة الشخصيات التي ساهمت في إطلاق هذه الحركة إلا أنه يمكن القول أن إنشاء هذه المنطقة يعود إلى مبادرة "بيتر إيجن" المدير السابق للبنك الدولي وصاحب الخبرة الواسعة في قضايا التنمية في إفريقيا وأمريكا اللاتينية، ففي العام 1993 تمكنت عشر شخصيات قيادية في هذه الحركة تنتمي إلى خمس دول وقارات مختلفة من عقد إجتماع في ألمانيا وبالتحديد في (جامعة غوتنغن الألمانية) تمكنت في نهايته من التوقيع على الميثاق التأسيسي الذي أطلق منظمة الشفافية الدولية (Ti)

## الآليات الدولية لمكافحة الفساد

( organization transparency international ) موقع إختيار المؤسسين على برلين لتصبح مقرا رسميا للمنظمة على أن يتم الاكتفاء بسكرتارية صغيرة يقودها مجلس تنفيذي وآخر إستشاري، تتولى التنسيق بين أنشطة الفروع التي تتمكن من إنشائها في مختلف مناطق العالم،<sup>46</sup> ففي خلال أربع سنوات من عملها المتواصل في مجال مكافحة الفساد الدولي استطاعت المنظمة أن تقيم شبكة من الفروع تضم ما يقرب من خمسة وسبعين فرعاً في كافة أنحاء العالم، هدفها المعلن أنها منظمة أكاديمية، تعمل على تقوية المجتمع المدني وتصوغ تحالفا يقود المجتمع إلى الحد من الفساد،<sup>47</sup> فهي منظمة تسعى إلى مكافحة أشكال الفساد في العالم بشكل عام وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بشكل خاص من خلال تشجيع وتعزيز الإدارة النزيهة وإقامة الحكم الرشيد، ويشمل ذلك تعزيز نظم المحاسبة والمساءلة ومبادئ الشفافية في عمل المؤسسات الحكومية(القطاع العام) والشركات (القطاع الخاص) وتقوية دور مؤسسات المجتمع المدني في خلق بيئة خالية من الفساد والضغط على الحكومات للقيام بإصلاحات سياسية وسلوكية ومؤسسية<sup>48</sup> . وإيماناً من المنظمة بأن مكافحة الفساد هي عملية مستمرة وتحتاج إلى جهد مجتمعي واسع رفعت شعاراً تحت تسمية "الاتحاد العالمي ضد الفساد" وتبنت إستراتيجية مكونة من عدة عناصر لتحقيق أهدافها.

-فهي تسعى لتشكيل وبناء تحالفات على المستوى المحلي والإقليمي والعالمي من خلال أفرعها القومية (National chapters) وهذه التحالفات تكون بينها وبين الحكومة وأطراف أخرى تضم المجتمع المدني ورجال الأعمال والقطاع الخاص من أجل محاربة الفساد الداخلي والخارجي وضمن آليات التحالف هذه فإن المنظمة لا تسمي مطلقاً الحاصلين على الرشاوى أو

تهاجم أفرادا بعينهم لتجنبها الدخول في حوار سياسي وإنما تركز على بناء نظم تقاوم وتحارب الفساد فهي تقدم المساعدات والمعلومات للإعلام الحر و أجهزة القضاء لما تراه من أهمية لهما في آلية مقاومة الفساد من خلال التحالف<sup>49</sup>.

-كما أن المنظمة تلعب دورا هاما في زيادة الوعي العام العالمي بمخاطر الفساد من خلال الفروع القومية لها في الدول المختلفة<sup>50</sup> وذلك يتم عن طريق تجميع وتحليل ونشر المعلومات حول الأضرار المهلكة للفساد على الإنسان والتنمية الاقتصادية. -تنظيم ودعم الفروع المحلية للمنظمة لتحقيق مهمتها.

-المساعدة في تصميم وتنفيذ نظم النزاهة الفعالة. -توفير وسائل لقياس مستوى الفساد وأدلة إجراءات لمكافحته<sup>51</sup>.

#### **المطلب الثاني: انجازات منظمة الشفافية الدولية:**

طبقا لتصريحات مسؤولي المنظمة، فقد تحقق عدد من الإنجازات تتمثل في:

-تحريك موقف البنك الدولي من وضع رافض لتقبل فكرة محاربة الفساد إلى وضع جعل رئيسه " جيمس ولفنسون " معروفا بأنه زعيم الحركة العالمية لاحتواء الفساد.

-تقديم الدعم لمنظمة دول التعاون الاقتصادي والتنمية في إصدار اتفاقية مقاومة رشوة الموظفين الأجانب الذين يعملون في المعاملات التجارية العالمية ، كما قامت بالضغط على دول هذه المنظمة من أجل إنهاء تخفيض الضرائب على الرشاوى<sup>52</sup>.

-كسر حاجز الحذر المفروض على مناقشة أمور الفساد المتعلق بالتجمعات الدولية .

-إنشاء تحالفات من المنظمات والأفراد لاختيار حكومات صادقة وأمينه على مستوى العالم، وتنمية ممارسات تجارية أكثر تحملا للمسؤولية الاجتماعية.

## الآليات الدولية لمكافحة الفساد

-زيادة فروع المنظمة باستمرار حتى شملت أكثر من 90 دولة على مستوى العالم، وهذا يوضح مدى الأهمية التي اكتسبتها قضية الفساد حتى إن ورش عمل " النزاهة" بهذه الفروع دفعت رؤساء الدول إلى الإفصاح عن ممتلكاتهم الخاصة، وذلك في تنزانيا وموريتانيا.

-إكتساب المنظمة شهرة عالمية كمشارك مهم في معركة الفساد خاصة إصدارها السنوي الذي تنتشره المنظمة عن الفساد وترتب فيه الدول حسب مستويات الفساد فيها، ويؤكد " إيجن " أن هذا التقرير الذي تصدره المنظمة سنوياً<sup>53</sup> يحقق الهدف منه وهو زيادة التوعية بحجم مشكلة الفساد وحجم الضرر الناتج عنه موضحاً أن آثار ذلك تبدو في الحملات التي يتم دفعها للحكومات من أجل الحصول على تراخيص وعقود وتهدف الحملات إلى التصدي لنهب الحكومات وكبار الشركات والمؤسسات لأموال الدول.

بقي أن نقول بأن منظمة الشفافية الدولية تستعين في آليات عملها بنظم الصحافة والإعلام الحر وبالحكومات ( لأن آلية الفساد لا يمكن حصرها بدون توافر المعلومة عنها التي يكون دور الحكومة مهما في الحصول عليها) وكذلك بأداء الأفرع القومية عن طريق إثارة الوعي بالفساد بطرق مختلفة تقوم الفروع بعمل المسوحات ووضع مؤشر لقياس وإدراك الفساد وتطبيقه على الكثير من دول العالم مستعينة بمعلومة الصحافة والحكومة إضافة إلى مستوى إدراك الفساد كما يراه المراقبون للشؤون العامة ورجال الأعمال والمحللين والمراقبين، فمؤشر مدركات الفساد يعتمد على عدة مسوحات تعكس رؤية هؤلاء عن مدى انتشار الفساد في الدولة المعنية ومن ثم وضع ذلك في جدول مكون من عشرة درجات ، حيث أن أقصى درجة هي 10 وعندها تكون الدولة مصابة بالفساد في أقصى درجاته، ثم يتم تحويل الدرجات (المتوسطات) للبلاد المتضمنة في المؤشر إلى

رتب Ranks ،حيث يتضمن المؤشر ترتيب الدول من الأقل فسادا إلى الأكثر فسادا، ويحاول المؤشر تقديم ما يمكن إعتباره مؤشرا عاما لدرجة الفساد الكلي الذي يمكن من المقارنة بين الدول.

و مؤشر مدركات الفساد هو مؤشر يصدر كما هو معروف عن منظمة الشفافية العالمية، مؤشر مركب ينظر في 13 استطلاعا ومصدرا من استثمارات واستفتاءات مختلفة ويعتمد على الدراسات الاستقصائية المتخصصة والمسوحات، والجدير بالذكر أن هذا المؤشر يقيس مستوى إدراك الفساد لا الفساد نفسه، أي أنه يعكس الصورة التي يراها المستفيدون عن البلد المصنف بالنسبة إلى الفساد الإداري والسياسي فيه، كما أنه يقيم ويرتب الدول طبقا لدرجة " إدراك وجود الفساد بين المسؤولين والسياسيين في الدول ويركز المؤشر على الفساد في القطاع العام ويعرفه بسوء استغلال الوظيفة العامة من أجل مصالح خاصة، تطرح الاستقصاءات المستخدمة في إعداد المؤشر أسئلة ذات صلة بسوء استعمال السلطة لتحقيق مصالح شخصية ،فقد أكد تقرير مؤشرات الفساد على مدى الثلاث سنوات الأخيرة على وجود مستوى كبير من الفساد.

وعلية وإذا كان مؤشر الفساد مفيد في ظل غياب البيانات الموضوعية عن الفساد في كثير من دول شمال إفريقيا إلا أنه مع ذلك يعاني الكثير من القصور لأنه يعتمد على عدد محدود من المسوحات وعلى الانطباعات الشخصية التي تعكس تجارب فردية ولهذا يبقى الحذر واجبا في عدم الإسراف في التعميم أو الاستدلال من هذه المقاييس وعدم الاعتماد عليها في التشخيص و عدم الاستناد إليها في تصميم وصياغة برامج مكافحة.

وختاما لما تم التطرق إليه لا بد من الإشارة إلى أن الشفافية الدولية كأحدى منظمات المجتمع المدني كانت ولا تزال تلعب دورا قياديا في التطوير المنهجي لبلورة إستراتيجيات مكافحة الفساد، غير أن غياب الإرادة السياسية التي يجب تفعيلها بواسطة دور الدولة المحوري، سيحد من فعالية تلك الجهود والتي لا يمكن تأمينها أساسا من دون التنسيق والترابط الكامل بين جهود

## الآليات الدولية لمكافحة الفساد

مؤسسات المجتمع المدني والإرادة السياسية الواضحة التي يتم التعبير عنها عبر مؤسسات الدولة، فاستراتيجيات مكافحة الفساد بكافة برامجها المقترحة التي تشمل الإصلاح المؤسسي، ستبقى حبرا على ورق ما لم تقم الدول بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني بتفعيل الإرادة السياسية والمشاركة الشعبية في هذا الاتجاه.

### الخاتمة:

على العموم وحوصلة لما ورد ضمن الورقة البحثية تم الخروج بالنتائج الموائية على الترتيب:

(1) أهم الأطراف الدولية في محاربة الفساد و التي كانت بحسب تقديرنا نماذج تتمتع بقدر كبير من التمثيلية، يتعلق الأمر بالمنظمات الدولية الحكومية العامة الاختصاص ممثلة بمنظمة الأمم المتحدة والاتحاد الأوربي والاتحاد الإفريقي ، و المنظمات الدولية المتخصصة ممثلة بصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية إضافة إلى منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي . واقتصارنا على هذه الجهات لم يكن على سبيل الحصر بل على حسب الأولويات -وهذا من جهة نظرنا الخاصة - وهذا بطبيعة الحال لا يعني بالضرورة أننا ننفي دور أطراف أخرى قد تساهم في محاربة الفساد والرشوة بل على العكس من ذلك فنحن نؤكد على وجود عدة أطراف لا تعد ولا تحصى قد تساهم في هذا المجال كعامة الناس والنخبة المثقفة ... وغيرها.

(2) عرض لأهم منظمة معروفة في مجال مكافحة الفساد وهي منظمة الشفافية الدولية، ومرة أخرى نؤكد أن حصر الدراسة في هذه المنظمة دون سواها لا يعني إهمال باقي الجهات المهمة بالموضوع ولكن إرتأيناه نظرا لحجم هذه المنظمة ووزنها دوليا وإنجازها في هذا المجال فقد كان لها الأثر الأكبر في الحرب على الفساد بالنظر إلى ما تقوم به من بحوث و دراسات ميدانية حول الفساد لاسيما تلك التي تساهم في بناء مقاييس الفساد و الشفافية و الحكم

الصالح، فضلاً عن المساعدات الفنية التي تقدمها إلى الدول التي تطلب المساعدة في حربها على الفساد و كذا التقارير و المعايير التي تنشرها بصورة دورية بالنسبة إلى المناخ الملائم للفساد و الإجراءات المتخذة لمحاربتها في معظم دول العالم، و حشد و تعبئة قوى المجتمع المدني العالمي لدعم الجهد المبذول لمكافحة الفساد و الترويج للحكم الصالح.

(3) مجابهة الفساد كظاهرة استفحلت في المجالات السياسية والإدارية والمالية لا يتوقف عند حدود جهود المنظمات الدولية وما تدلي به من توصيات بل هي مسؤولية المجتمع الدولي كافة وعلى وجه التحديد الدول والحكومات وكذا الأفراد من خلال رصد ترسانة قانونية من شأنها تجريم كل مظاهر الفساد في مختلف المجالات والمستويات.

واستناداً لذلك تم التوصل لجملة من التوصيات التي في تطبيقها خطوة إجرائية للوقاية من الفساد ومطباته على التنمية والتي يمكن حصر أهمها في ما يلي:

1. التزام الدول بتوصيات وقرارات المنظمات الدولية في مجال مكافحة الفساد والوقاية منه من خلال التطبيق العملي والفعلي لتعليماتها.
2. تفعيل الرقابة على كل المستويات سواء كانت مالية أو إدارية أو قضائية التي من شأنها ردع مختلف الأنشطة والعمليات الوظيفية التي من شأنها إلحاق الارتياح بالمؤسسات العامة للدولة.
3. التنسيق بين الجهود الوطنية للحكومات والدول وجهود المنظمات الدولية لأجل وضع إستراتيجية موحدة واضحة المعالم تحمل في طياتها الآليات الفعالة للحد من الفساد.

### الهوامش:

- 1- داود خير الله ، " الفساد كظاهرة عالمية وآليات ضبطها "، مجلة المستقبل العربي ، العدد (309)، نوفمبر 2004، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ص: 437.
- 2- عماد صلاح عبد الرزاق الشيخ داود، الفساد و الإصلاح، إتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2003، ص-ص: 235-236.

## الآليات الدولية لمكافحة الفساد

- 3- تجدر الإشارة إلى أن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات وتكوين ثروات فاسدة الصادرة عام 1988 كانت من أولى الاتفاقات التي أثار الاهتمام العالمي بظاهرة الفساد وعواملها المتفرعة وخصوصا غسل الأموال . أنظر : الأمم المتحدة ، تقرير الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات (INCB لعام 1999، منشورات الأمم المتحدة، النمسا، 2000 .
- 4- عماد صلاح عبد الرزاق الشيخ داود ، مرجع سبق ذكره ، ص: 236.
- 5- أماني غانم "الجهود الدولية لمكافحة الفساد " ورقة قدمت إلى ندوة الفساد والتنمية ، مركز دراسات الدول النامية، القاهرة ، 1999، ص: 358.
- 6- خالد المهاني، المحاسبة الحكومية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2009، ص: 177.
- 7- أنظر المواد 7 و 8 و 15 و 16 و 17 و 20 من الاتفاقية.
- 8- أنظر المواد 12 و 21 و 22 من الاتفاقية.
- 9- أنظر المواد 14 و 23 و 25 و 26 و 31 و 32 و 33 من الاتفاقية
- 10- أنظر المواد 38 و 43 حتى المادة 50 والمواد 54 و 55 من الاتفاقية
- 11- عطا الله خليل " مدخل مقترح لمكافحة الفساد في العالم العربي تجربة الأردن " ورقة عمل مقدمة إلى ندوة تطوير العلاقة بين القانونيين والإداريين القطاع العام ومكافحة الفساد المالي الإدارية (والمنعقدة بالرباط ، المغرب ، يونيو ، 2008، ص: 356.
- 12- للمزيد أنظر الموقع الإلكتروني:  
<http://www.edunettransparenzy.org/tetechargement/:declaration>
- 13- داود خير الله ، مرجع سبق ذكره ، ص: 43.
- 14- خالد المهاني ، مرجع سابق ذكره ، ص: 177.
- 15- W.paatiofosu-Amaah,Raj sooprmanien and Kishor uperty,combating corruption: A comparative Review of selected legal Aspects of state practices and major international initiatives.p -p:76-77
- 16- خالد المهاني ، مرجع سبق ذكره ، ص: 178.
- 17- [www.African-union.org/Rome/Welcome.htm](http://www.African-union.org/Rome/Welcome.htm)
- 18- أنظر الميثاق التأسيسي للاتحاد الأفريقي.
- 19- NEPAD, "gouvernance et développement: la gouvernance dans le développement progrès, perspectives, et défis", quatrième forum pour le partenariat avec l'Afrique, Alger (Algérie), 12-13 Nouve, bre 2007, p: 10.
- 20- رضوان بروسى، " الديمقراطية والحكم الرشيد في إفريقيا، دراسة في المداخل النظرية : الآليات والعمليات ومؤشرات قياس نوعية الحكم، رسالة ماجستير، غير منشورة، مقدمة لجامعة الحاج لخضر، باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص تنظيم سياسي، 2008 - 2009، ص: 206.
- 21- المرجع نفسه، ص: 207.
- 22- Ross HERBERT, " Mise en oeuvre du NEPAD : une évaluation critique", in : Rapport sur l'Afrique : une évaluation du Nouveau partonariat, p: 115 .
- 23- مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية ، التقرير الإستراتيجي العربي 2002-2003 ، القاهرة: مؤسسة الأهرام، يونيو 2003، ص: 258-260.
- 24- رضوان بروسى، مرجع سبق ذكره، ص: 219.
- 25- Jean-Baptiste , "Le rôle du mécanisme Africain d'évaluation par les pairs dans la promotion de la bonne gouvernance en Afrique", Bruxelles, 17 mars 2004.
- 26- للمزيد من المعلومات والتعرف أكثر على الأهداف والانجازات التي جاءت ضمن البرنامج الوطني للحكامة والذي تضمن عدة محاور سياسية واقتصادية واجتماعية عرضت للتقييم من قبل الآلية الأفريقية للتقييم من قبل النظراء خلال الدولة السابعة لمنندى رؤساء الدول والحكومات في أكرا ، غانا بتاريخ 1 جويلية ، 2007 يمكن الرجوع إلى : الوثيقة الحكومية : الجمهورية الجزائرية

- الديمقراطية الشعبية ، تقرير حول تنفيذ برنامج العمل الوطني من أجل الحكامة ، الآلية الأفريقية للتقييم من قبل النظراء ، نقطة الارتكاز ، الجزائر ، نوفمبر 2008
- \* من بين هذه المؤسسات لدينا بنك التنمية الآسيوي والبنك الأوروبي لإعادة التعمير والتنمية و بنك التنمية الإفريقي وجميعها إتخذت إجراءات مهمة لمكافحة الفساد.
- 27- كيمبرلي آن أليوت " الفساد مشكلة من مشكلات السياسة الدولية" في كيمبرلي آن أليوت ، الفساد والاقتصاد العالمي ، تر : محمد جمال أمام ، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة ، 2000، ص:13.
- 28- حسنين المحمدي بوادي ، الفساد الإداري: لغة المصالح ، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية ، 2008، ص:178
- 29- عمر الرزاز " تعزيز الحكم الجيد في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا "، في سليم الحص "وأخرون"، المشاريع الدولية لمكافحة الفساد والدعوة للإصلاح السياسي والاقتصادي للأقطار العربية مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006، ص: 144 :
- 30- محمد الصيرفي ، الفساد بين الإصلاح والتطوير الإداري ، مؤسسة حورس الدولية للنشر والتوزيع، الإسكندرية ، 2008، ص:ص:49-50.
- 31- نادية قاسم بيضون ، من جرائم أصحاب الياقات البيضاء : الرشوة وتبييض الأموال ، منشورات حلب الحقوقية، بيروت ، 2008، ص:ص:138-139.
- 31- داود خير الله ، مرجع سابق ذكره ، ص:ص:141-144.
- 32- عمر الرزاز ، مرجع سبق ذكره ، ص: 150.
- 33- للمزيد أنظر الشرح قدمه رئيس البنك الدولي حول دور هذه المؤسسة الدولية : جيمس وولفينسون ، " عودة إلى الأساسيات : إستراتيجية لمكافحة الفساد في مجلة (Economic Perspectives) في الموقع الإلكتروني:
- [www.Vsifo.state.gov/journals/ites/1189/ijea1198.Hcm](http://www.Vsifo.state.gov/journals/ites/1189/ijea1198.Hcm) ، بتاريخ 2020/11/13 على الساعة 21:00.
- 34- نادية قاسم بيضون ، مرجع سبق ذكره ، ص: 07.
- 35- للمزيد من المعلومات ، أنظر موقع صندوق النقد الدولي في الموقع الإلكتروني: [www.imf.com](http://www.imf.com) ، تاريخ 2020 / 11/17 على الساعة 16:00.
- 36- محمد الصيرفي ، مرجع سبق ذكره ، ص: 50.
- 37- المرجع نفسه، ص: 51.
- 38- محمد الصيرفي ، مرجع سبق ذكره ، ص: 52.
- 39- المرجع نفسه، ص: 53.
- 40- عطا الله خليل ، " مدخل مقترح لمكافحة الفساد في العالم العربي ، تجربة الأردن "، ورقة عمل مقدمة إلى ندوة تطوير العلاقة بين القانونيين والإداريين) القطاع العام ومكافحة الفساد المالي والإداري (والمعنقدة بالرباط ، المغرب ، جوان ، 2008 ص : 356.
- 41- مارك بيث ، " التعاون الدولي لمكافحة الفساد "، في كيمبرلي آن أليوت ، مرجع سابق ذكره ، ص:ص: 166-168.
- 42- سوزان روز أكرمان، الفساد و الحكم :الأسباب، العواقب و الإصلاح، ترجمة: فؤاد سروجي، دار الأهلية، عمان، 2000، ص:328.
- 43- زيادة عربية بن علي ، " الفساد أشكاله ، أسبابه ودفاعه ، آثاره ، مكافحته وإستراتيجيات الحد من تناميته "، مجلة دراسات إستراتيجية ، العدد (16) ، 2005، دمشق، ص : 60.
- 44- حسن نافعة ، " دور المؤسسات الدولية ومنظمات الشفافية في مكافحة الفساد "، مجلة المستقبل العربي العدد (310)، ديسمبر 2004، مركز دراسات الوحدة العربية ببيروت، ص: 90.
- 45- للمزيد من التفاصيل ، أنظر موقع منظمة الشفافية الدولية على الانترنت الجزء الخاص بتاريخ المنظمة ونشأتها [WWW.transparency.org](http://WWW.transparency.org) ، بتاريخ 2020 / 11 / 17 على الساعة 14:00.
- 46- حسن نافعة ، مرجع سبق ذكره ، ص : 93.

## الآليات الدولية لمكافحة الفساد

- 47- أروى حسين ، " أساليب غير تقليدية في مكافحة الفساد : منظمة الشفافية الدولية "ورقة عمل مقدمة في ندوة " المجتمع المدني ودوره في دعم النزاهة والشفافية " منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، القاهرة ، 2009، ص:03.
- 48- أماني غانم " الجهود الدولية لمكافحة الفساد "في مصطفى كامل السيد ، الفساد والتنمية ، مرجع سابق ذكره ، ص: 365.
- 49- المرجع نفسه ، ص: 365.
- 50- أروى حسين ، مرجع سبق ذكره ، ص:03
- 51- عبد الرزاق مقري ، الحكم الصالح وآليات مكافحة الفساد ، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2005، ص:107.
- 52- حمدي عبد العظيم، عولمة الفساد وفساد العولمة (إداري، تجاري، سياسي، دولي)، ط1، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص:90.

### قائمة المصادر و المراجع المعتمد عليها:

#### الكتب:

##### أ. باللغة العربية:

- 1- حمدي عبد العظيم، عولمة الفساد و فساد العولمة (إداري، تجاري، سياسي، دولي)، ط1، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008.
- 2- حسنين المحمدي بوادي ، الفساد الإداري: لغة المصالح ، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية ، 2008.
- 3- خالد المهاني، المحاسبة الحكومية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة ، 2009.
- 4- سوزان روز أكرمان، الفساد و الحكم : الأسباب، العواقب و الإصلاح، ترجمة :فؤاد سروجي، دار الأهلية، عمان، 2000
- 5- عبد الرزاق مقري ، الحكم الصالح وآليات مكافحة الفساد ، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر ، 2005.
- 6- عماد صلاح عبد الرزاق الشيخ داود، الفساد و الإصلاح، إتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2003 ..
- 7- عمر الرزاز " تعزيز الحكم الجيد في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا "، في سليم الحص " وآخرون "، المشاريع الدولية لمكافحة الفساد والدعوة للإصلاح السياسي والإقتصادي للأقطار العربية-مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006.
- 8- كيمبرلي آن أليوت " الفساد مشكلة من مشكلات السياسة الدولية" في كيمبرلي آن أليوت ، الفساد والاقتصاد العالمي ،

تر : محمد جمال أمام ,مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 2000.

- 9- محمد الصيرفي , الفساد بين الإصلاح والتطوير الإداري ، مؤسسة حورس الدولية للنشر والتوزيع، الإسكندرية ، 2008.
- 10- نادية قاسم بيضون , من جرائم أصحاب الياقات البيضاء : الرشوة وتبييض الأموال , منشورات حلب الحقوقية، بيروت ، 2008.

#### **ب. باللغة الأجنبية:**

1. Jean-Baptiste, "Le rôle du mécanisme Africain d'évaluation par les pairs dans la promotion de la bonne gouvernance en Afrique", Bruxelles, 17 mars 2004.
2. Nepad, "gouvernance et développement: la gouvernance dans le développement progrès, perspectives, et défis", quatrième forum pour le partenariat avec l'Afrique, Alger (Algérie), 12-13 Novembre 2007.
3. Ross Herbert, " Mise en œuvre du Nepad : une évaluation critique", in : Rapport sur l'Afrique : une évaluation du Nouveau partenariat.
4. W. paatiofosu-Amaah, Raj soopramanien and Kishor uperty, combating corruption: A comparative Review of selected legal aspects of state practices and major international initiatives.

#### **- المقالات:**

- 1- حسن نافعة , " دور المؤسسات الدولية ومنظمات الشفافية في مكافحة الفساد " , مجلة المستقبل العربي العدد (310) ، ديسمبر 2004 ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- 2- داود خير الله , " الفساد كظاهرة عالمية وآليات ضبطها " , مجلة المستقبل العربي , العدد (309) ، نوفمبر 2004 ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت

## الآليات الدولية لمكافحة الفساد

- 3- زيادة عربية بن علي ، " الفساد أشكاله ، أسبابه دوافعه ، آثاره ، مكافحته وإستراتيجيات الحد من تناميته "، مجلة دراسات إستراتيجية، العدد (16) ، 2005، دمشق.

### المذكرات:

- رضوان بروسي، " الديمقراطية و الحكم الراشد في إفريقيا، دراسة في المداخل النظرية :الآليات و العمليات و مؤشرات قياس نوعية الحكم، رسالة ماجستير، غير منشورة، مقدمة لجامعة الحاج لخضر، باتنة :كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، تخصص تنظيم سياسي، 2008- 2009.

### المدخلات:

- 1- أروى حسين ، " أساليب غير تقليدية في مكافحة الفساد : منظمة الشفافية الدولية "ورقة عمل مقدمة في ندوة " المجتمع المدني ودوره في دعم النزاهة والشفافية " منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، القاهرة ، 2009.
- 2- أماني غانم "الجهود الدولية لمكافحة الفساد "ورقة قدمت إلى ندوة الفساد والتنمية ،: مركز دراسات الدول النامية، القاهرة 1999،
- 3- عطا الله خليل ، " مدخل مقترح لمكافحة الفساد في العالم العربي ، تجربة الأردن "، ورقة عمل مقدمة إلى ندوة تطوير العلاقة بين القانونيين والإداريين) القطاع العام ومكافحة الفساد المالي والإداري (والمعنقدة بالرباط ، المغرب ، جوان 2008،

### التقارير:

- 1- الأمم المتحدة ، تقرير الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات (NCB) لعام1999، منشورات الأمم المتحدة، النمسا، 2000
- 2- مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية ، التقرير الإستراتيجي العربي 2002-2003 ، القاهرة:مؤسسة الأهرام، يونيو 2003..
- 3- الوثيقة الحكومية : الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، تقرير حول تنفيذ برنامج العمل الوطني من أجل

الحكامة , الآلية الأفريقية للتقييم من قبل النظراء , نقطة  
الارتكاز , الجزائر , نوفمبر 2008

- النصوص القانونية:

1- المواد 12 و 21 و 22 من إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة  
الفساد..

2- المواد 14 و 23 و 25 و 26 و 31 و 32 و 33 من الاتفاقية

3- المواد 38 و 43 حتى المادة 50 والمواد 54 و 55 من  
الاتفاقية

4- المواد 7 و 8 و 15 و 16 و 17 و 20 من الإتفاقية

- المواقع الإلكترونية:

1- موقع منظمة الشفافية الدولية على الانترنت الجزء  
الخاص بتاريخ المنظمة ونشأتها

، [WWW.transparency.org](http://WWW.transparency.org)، بتاريخ 17/  
2020/11، على الساعة 14:00.

2- جيمس وولفينسون , " عودة إلى الأساسيات : إستراتيجية  
لمكافحة الفساد في مجلة (Economic

Perspectives) على الموقع الإلكتروني:ـ

[www.Vsifo.state.gov/journals/ites/1189/ije](http://www.Vsifo.state.gov/journals/ites/1189/ije)

، بتاريخ 13/11/2020، على الساعة  
21:00.

3- صندوق النقد الدولي في الموقع الإلكتروني:

، [www.imf.com](http://www.imf.com)، بتاريخ 17/11/2020، على  
الساعة 16:00.